واقع التبعية الإفريقية لأوروبا [الأسباب والنتائج] الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية نموذج

أ . مفتاح عمر محمد دربل
كلية الاقتصاد العجيلات

مقدمة:

تمثل فرنسا أحد أبرز الدول الأوروبية الاستعمارية التي كان لها وجود حافل داخل القارة الإفريقية، فقد امتدت مستعمراتها لتشمل عدداً لا بأس به من دول القارة المنتقاة، وكان لها دور حاسم في رسم الخارطة السياسية لإفريقيا فيما بعد، وقد تمكنت فرنسا من بناء إمبراطوريتين استعماريتين مترامييتي الأطراف خلال تواجدها داخل القارة الإفريقية، واستغرق بناء الإمبراطورية الأولى ما يقارب ثلاثة قرون، وتميزت بكونها منطقة نفوذ متحركة ومتغيرة ولكنها انحسرت وتقوضت بعد هزيمة فرنسا في الحروب النابليونية 1814م أما فيما يخص الإمبراطورية الثانية فهي التي تستحق أن نسميها إمبراطورية بالفعل، ذلك أن فرنسا كانت قد تمكنت خلالها من فرض سيطرتها الفعلية على كل المناطق التي احتلتها، إضافة إلى نجاحها في ربط تلك المستعمرات بها بشكل مباشر، واستغرق بناؤها قرابة قرن من الزمن، ابتدأت باحتلال الجزائر عام 1830م وتوسع خلالها النفوذ الفرنسي في شمال إفريقيا عبر السيطرة على تونس والمغرب الأقصى، وصولاً إلى غرب القارة التي تقدر مساحتها بسدس المساحة الإجمالية للقارة، بالإضافة إلى ذلك سيطر الفرنسيون خلالها على ما أطلق عليه فيما بعد أسم إفريقيا الاستوائية الفرنسية، وقد بلغت فرنسا في هذه المرحلة أوج قوتها في الفترة الواقعة بين 1830م إلى 1931م، ولكن بعد هذا التاريخ أخذت في الانحسار السريع إلى أن انتهى عهدها كغيرها من الإمبراطوريات الاستعمارية الأخرى. ولعل أهم ما ميز الاستعمار الفرنسي عن غيره هو إتباعه لسياسة نشر ثقافته بكل ما يرتبط بها داخل كل المستعمرات، وذلك بهدف ديمومة استعمارها لتلك الدول حتى وإن اضطرت للخروج منها في يوم من الأيام، وهو الأمر الذي كانت فرنسا على يقين من حدوثه في يوم من الأيام، سواء كان ذلك عاجلا أم آجلاً، وهذا ما حدث بالفعل، فمع تغير معالم الخارطة الدولية وانتقال

موازين القوة من مكان لآخر ومن قوة لأخرى بدءاً من نهاية المرحلة الاستعمارية ووصولاً إلى يومنا هذا، استطاعت فرنسا أن تحافظ على معظم مستعمراتها السابقة، ذلك أن تلك الدول كانت قد ارتبطت بفرنسا برباط الولاء والتبعية في كافة مناحي الحياة، سواء السياسة أو الاقتصادية أو الثقافية، فقد عملت فرنسا جهدها على احتواء كل محاولات الاستقلال التام عنها عبر إصدارها لقانون دستوري عام 1960م يجيز الجمع بين الاستقلال السياسي والاحتفاظ بعضوية الرابطة مع فرنسا، مع العلم أن الدول الإفريقية كانت قد فظلت إقامة علاقة تعاقدية مع فرنسا بدلاً من أن تكون العلاقة معها دستورية، ومع ذلك يمكن القول أن ذلك التغيير في نوع العلاقة من دستوري إلى تعاقدي ما هو في واقع الأمر إلا تغيير في شكل العلاقة فقط وليس في محتواها، ويرجع السبب في ذلك لعدم وجود تكافؤ في العلاقة التي تربط بين الجانبين، وهو الأمر الذي جعل من العلاقة بينهما مبنية على هيمنة الطرف الأقوى أي فرنسا على الطرف الأضعف المتمثل في الدول الإفريقية التي قبلت بذلك التعاقد، ومع إتباع فرنسا لسياسة نشر ثقافتها داخل كل مستعمراتها فقد وقعت تلك المستعمرات بعد حصولها على الاستقلال أسيرة لواقع فرنسي فرض نفسه على كافة أوجه الحياة، وهو ما جعل منها تابعة لها وواقعة تحت سيطرتها الأولى مع اختلاف شكلي في مسميات تلك السيطرة .

أهمية الدراسة:

شكلت فترة استعمار فرنسا لإفريقيا إبان المرحلة الاستعمارية منعطفاً خطيراً على أمن واستقرار تلك القارة، سواء في فترة الاستعمار الفعلي، أو حتى فترة ما بعد حصول تلك الدول على استقلالها، وتبرز أهمية هذه الدراسة كونها تسلط الضوء على نوعية السياسات الاستعمارية الفرنسية التي اتبعتها داخل مستعمراتها وهي السياسات التي كانت مختلفة عن سياسات أي دولة استعمارية أخرى، ذلك أن فرنسا هي الدولة الوحيدة التي اعتمدت على سياسة غرس ثقافتها بكل ما يرتبط بها داخل تلك المستعمرات، وذلك بغية استمرار وديمومة استعمارها حتى وأن خرجت منها في يوم من الأيام، ومع أن فرنسا خرجت من إفريقيا إلا أنها ما زالت حاضرة داخل تلك الدول بشكل جديد، فقد كانت النتيجة المنطقية للسياسة الفرنسة المتعمدة التي انتهجتها سابقاً داخل مستعمراتها، وجدت تلك الدول نفسها بعد

الاستقلال لصيقة بفرنسا وتابعة لها، ومهما فعلت من محاولات التنصل من تلك التبعية إلا أنها لم تكن سوى محاولات ليس أكثر، لأنها كانت قد تجذرت في كل نواحي الحياة الإفريقية من سياسية واقتصادية واجتماعية، وهو ما انعكس سلباً عن أي محاولة إفريقية للاعتماد على الذات، فلم يعد بمقدورها التحرك خطوة دون الرجوع للدولة الأم فرنسا.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى محاولة فهم سياسة الاستيعاب والإدماج الثقافي الذي فرضته فرنسا على كل مستعمراتها وتوضيح الأثر السلبي الذي انعكس على الواقع الإفريقي بعد خروج فرنسا منها، وأيضاً إظهار العلاقة بين المشكلات التي يعاني منها الواقع الإفريقي المتردي بعد الاستقلال بفعل السياسات الفرنسية في المرحلة الاستعمارية وبين قبول معظم الدول الإفريقية التي كانت خاضعة لفرنسا بأن تكون تابعة دُنيا لها، وتسعى لتوضيح مدى نجاح فرنسا في ديمومة استعمارها لمستعمراتها السابقة بأسلوب جديد تمثل في التبعية.

حدود الدراسة في الزمان والمكان.

بما أن الدراسة تهدف إلى توضيح نتائج إتباع فرنسا لسياسة الاستيعاب التي انتهجتها فرنسا أثناء استعمارها للدول الإفريقية، من هنا كان لزاما علينا التعريج تاريخياً على تلك المرحلة، لإظهار الممارسات والسياسات التي اتبعتها فرنسا داخل مستعمراتها، والتي أدت في النهاية إلى ديمومة تواجدها داخل تلك المستعمرات حتى بعد نيلها تلك للاستقلال، ذلك أن هذا التواجد الفرنسي اليوم والمتمثل في التبعية داخل إفريقيا لم يكن وليد اللحظة، بل كان امتداداً طبيعياً لسياسات فرنسا إبان المرحلة الاستعمارية، مع تركيز الدراسة على الفترة الزمنية ما بعد الاستقلال، أما فيما يخص حدود الدراسة المكانية فقد ركزت على فرنسا والدول الإفريقية التي كانت في السابق مستعمرات لها بشكل عام .

إشكالية الدراسة تتركز الإشكالية في الأسئلة التالية: ما هي الممارسات والسياسات التي اتبعتها فرنسا داخل مستعمراتها؟ وما هي حقيقة سياسة الاستيعاب التي اتبعتها فرنسا داخل تلك المستعمرات؟ وما هي مبررات فرنسا في اتباعها لتلك السياسات؟ وهل أفلحت المحاولات الإفريقية للهروب من واقع التبعية لفرنسا أم لا؟ وهل أتت تلك السياسة أُكلها المتمثل في ديمومة خضوع المستعمرات الفرنسية السابقة لفرنسا أم لا؟.

فرضية الدراسة:

نتج عن إتباع فرنسا لسياسة الاستيعاب والإدماج والفرنسة المتعمدة داخل مستعمراتها إبان المرحلة الاستعمارية نتائج سلبية في مرحلة ما بعد الاستقلال، حيث وجدت تلك الدول نفسها أسيرة لواقع استعماري فرنسي جديد، وهو ما يطلق عليه اصطلاحاً بالتبعية المطلقة سياسياً واقتصادياً وثقافياً لفرنسا، وهو الأمر الذي سعت له فرنسا في تلك الفترة، والذي نجم عنه ديمومة استعمارها لتلك الدول بعد خروجها منها، فالناظر إلى الواقع الإفريقي يرى وقوع كل الدول الإفريقية التي كانت تحت الاحتلال الفرنسي تحت واقع استعماري من نوع جديد، بحيث أصبحت هذه الدول وبدون استثناء ولكن بدراجات متفاوتة لا تستطيع الاعتماد على نفسها في تحقيق استقرارها أو حتى في تسيير عجلة اقتصادها، ذلك أنه نتيجة لغرس الثقافة الفرنسية داخلها أصبحت القناعة الإفريقية متقبلة لفكرة انه لا يمكن تحقيق أي تطور ولا أي استقرار بدون الرجوع لفرنسا ودورها الفاعل في ذلك، وبالتالي أنتجت تلك السياسة استعماراً فرنسياً جديداً، فها هي فرنسا اليوم تأخذ ما تريد من مصالحها داخل تلك الدول وبتكلفة أقل من تلك التي كانت أيام المرحلة الاستعمارية، ومن هنا تكون فرنسا قد نجحت وبامتياز، في ديمومة تبعية مستعمراتها السابقة لها.

منهجية البحث:

من خلال البحث والدراسة تبين أنه لابد من توظيف أكثر من مدخل ومنهج في هذه الدراسة، ومن هنا يمكننا القول بأننا سنعتمد بالأساس على المدخل التاريخي الذي سيتناول بالعرض والتحليل سياسات فرنسا داخل مستعمراتها، والذي يمكننا من خلاله معرفة أسباب اختيار الساسة الفرنسيين حينها لتلك السياسات، كذلك سنستفيد من المنهج التحليلي والذي سيمكننا من تحليل وتجزئة المادة قيد الدراسة في محاولة لتحليل الجزئيات وتوضيح التداخلات بهدف الوصول إلى حقيقة انتهاج فرنسا لتلك السياسات الموصلة لتلك النتائج، كذلك تعين علينا الاستفادة من المنهج الوصفي بغرض وصف تعامل فرنسا التدريجي في انتهاج سياسة الاستيعاب داخل مستعمراتها وبحسب ما تقتضيه المصلحة الفرنسية، وأيضا سيفيد ذلك في فهم واقع الاستعمار الفرنسي الجديد للمستعمرات السابقة، وهو ما يعد نتيجة طبيعية لانتهاج تلك السياسة.

تقسيمات البحث:

أولاً ـ مفهوم الاستعمار، ودوافع الاستعمار الفرنسي لإفريقيا .

1 ـ مفهوم الاستعمار .

2 ـ دوافع الاستعمار الفرنسي لإفريقيا .

ثانيا : سياسات فرنسا داخل القارة الإفريقية إبان المرحلة الاستعمارية .

1 ـ الاستيعاب الفرنسي أهم سياسات فرنسا داخل مستعمراتها الإفريقية .

2 ـ طبيعة نظام الحكم في ظل السياسة الفرنسية داخل مستعمراتها .

3 ـ السياسة الإدارية الفرنسية داخل مستعمراتها .

4 ـ طبيعة التشريع في ظل السياسة الفرنسية داخل مستعمراتها .

ثالثا ـ الاستعمار الفرنسي الجديد (التبعية) لإفريقيا ما بعد الاستقلال .

1 ـ مفهوم التبعية .

2 ـ التبعية السياسية الإفريقية لفرنسا .

3 ـ التبعية الاقتصادية الإفريقية لفرنسا .

4 ـ التبعية الثقافية الإفريقية لفرنسا .

الخلاصة .

الهوامش .

أولا ـ مفهوم الاستعمار، ودوافع الاستعمار الفرنسي لإفريقيا .

1 ـ مفهوم الاستعمار تعتبر ظاهرة الاستعمار من أقدم الظواهر التي عرفتها البشرية، وقد ارتبطت تلك الظاهرة ارتباطاً قوياً بظاهرة القوة، بحيث أصبحتا متلازمتين بشكل كلي، الأمر الذي استحال معه وجود أي استعمار بدون حضور القوة، وفيما يخص تعريف الاستعمار فقد تعددت تعريفاته وتنوعت كغيرها من التعريفات في العلوم الاجتماعية الأخرى، وذلك باختلاف الأزمنة والأمكنة التي ظهرت فيها تلك التعريفات، إضافة إلى اختلاف ميول المفكرين وتوجهاتهم السياسية والإيديولوجية، وهنا يمكن القول بوجود ثلاث اتجاهات مختلفة ظهرت في تعريف الاستعمار، الاتجاه الأول مثله مفكرون ينتمون لدول استعمارية، وهؤلاء رأوا بأن واجبهم يحتم عليهم الدفاع عن هذه الظاهرة عبر محاولة تشويه الواقع للباحث عن

الحقيقة، كالتعريف الذي يرى بأن الاستعمار يعتمد على الاستغلال، والاستغلال بحسب من آمن بمثل هذا التعريف هو الدافع الحقيقي نحو تقدم البشرية وتطورها. وقد ظهر اتجاه آخر مثله مفكرو المعسكر الشرقي السابق، والذي رأى في الاستعمار بأنه مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية، عبر سيطرة الاحتكارات الرأسمالية وبدء تقسيم العالم بين الاتحادات الدولية، وتوزيع جميع الأقاليم الدولية على الدول الرأسمالية العظمى[1]. وهناك اتجاه ثالث مثله مفكرو الدول المُستعمرة أو التي تحررت حديثاً، ويعتبر هذا الاتجاه أصدق الاتجاهات في تعريف هذا المصطلح، ذلك أنهم كانوا قد تعرفوا على الوجه الحقيقي للاستعمار بشكل مباشر، ومن هذه التعريفات مثلا : الاستعمار هو امتداد لنفوذ سياسي لدولة ما على دولة أخرى، وهذا النفوذ لابد أن يصاحبه احتلال عسكري، وقد يكون النفوذ السياسي سابقاً للاحتلال العسكري أو لاحقاً له. واستناداً على ما سبق يمكننا الأخذ بالتعريف الجامع المانع الآتي : الاستعمار هو العمل أو مجموعة الأعمال التي من شأنها السيطرة أو بسط النفوذ بواسطة دولة أو جماعة منظمة من الناس على مساحة من الأرض لم تكن تابعة لهم، أو على سكان تلك الأرض، أو على الأرض والسكان في نفس الوقت. والناظر لهذا التعريف يراه شاملا لكل ما من شأنه أن يكون استعماراً فقد قصد من وراء جملة دولة ما أو جماعة منظمة من الناس، أن الاستعمار شمل أيضاً ما قامت به الشركات البريطانية والفرنسية والألمانية والبلجيكية من سلوكيات استعمارية عنيفة في ذلك الوقت وهي ليست بدول والمعنى أنه ليس بالضرورة أن يكون الاستعمار من دولة لدولة كما يظن الكثيرين، كما أشار إلى أن التسلط قد يقع على الأرض فقط، ذلك أنه قد يهدف إلى السيطرة على أراضي خالية من السكان بهدف الاستفادة من ثرواتها، وفيما يخص السيطرة على السكان فقط فهي التي تتم عبر ترك السكان الأصليين في أرضهم وذلك لاستغلالها بهم، وهذه الحالة عندما يتعذر على المستعمرين الإقامة في تلك الأرض إما لقسوتها أو لعدم التأقلم مع طبيعتها، كما حدث في إفريقيا الغربية المنخفضة والشديدة الحرارة، والتي لا تصلح لسكنى الأوروبيين وأما التسلط قد يقع على الأرض والسكان فذلك يكون بتسلط المستعمرين على الأرض ومن عليها، وهي الظاهرة الأكثر شيوعاً وانتشاراً. وخلاصة القول أن ظاهرة الاستعمار تعني باختصار شديد سيطرة دولة ما أو جماعة ما قوية على أخرى ضعيفة، بُغية استغلالها في المجالات

الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية أي أنها عملية ابتزاز ممنهجة تهدف لسلب ونهب ثروات البلدان التي سيتم استعمارها. وبناء على ما سبق لا يمكن اعتبار النفوذ الاقتصادي أو الثقافي لبلد ما والواقع على بلد أخرى نوع من أنواع الاستعمار بمعناه التقليدي، إلا إذا أُستعمل كذريعة لدخول الاستعمار بطريقة أو بأخرى، أو وسيلة للتدخل في حياة الشعوب.

2 ـ دوافع الاستعمار الفرنسي لإفريقيا .

إن الاهتمام الفرنسي بالقارة الإفريقية يرجع بالأساس إلى وجود مصالح دائمة ومتعددة ومتنوعة لها داخل القارة، سواء كانت اقتصادية كحاجتها للمواد الخام الأولية اللازمة لصناعاتها أو لإيجاد أسواق لها لتصريف الفائض من منجاتها الصناعية، أو مصالح سياسية وإستراتيجية تخدم فرنسا كقوة كبرى[2]، ومن هذا المنطلق فإنه لا يجوز لنا فصل دوافع الاستعمار الفرنسي عن بقية دوافع الحركات الاستعمارية الأخرى نظرا لتشابه تلك الدوافع، وإن كانت كل دولة منها قد كيفت سياساتها الاستعمارية بما يخدم ظروفها الداخلية والخارجية، ولعل من أهم تلك الدوافع الدافع الديني بغُية نشر المسيحية داخل القارة الإفريقية بشكل عام ومحاولة محو الدين الإسلامي داخلها بشكل خاص، ومن هذا المنطلق يعد الدافع الديني من أهم الدوافع التي كانت وراء الغزو الفرنسي لإفريقيا، ذلك أنها تُعد نفسها حاملة للواء الكاثوليكية العالمية، ففرنسا كما هو معروف للكل سواء قديماً أو حديثاً تشتهر بعدائها الشديد للإسلام والمسلمين، وتاريخها خير شاهد على ذلك من خلال دورها البارز في الحملات الصليبية، وأيضاً حملة نابليون بونابرت على مصر، وما تفعله اليوم من المجاهرة الصريحة بهذا العداء، ولهذا عملت فرنسا جهدها منذ دخولها للقارة الإفريقية في محاربة الدين الإسلامي، والعمل على نشر الدين المسيحي مكانه، فكثيراً من ساستها كانوا مقتنعين بأنه من واجب فرنسا تاريخياً وحضارياً العمل على تحويل سكان كل مستعمراتها إلى مسيحيين، وفي سبيل ذلك استعانت بزعامات القبائل الوثنية بشكل رئيسي، وقد اعتمدت في هذا الخصوص على رجال الدين والمبشرين المسيحيين وعلى

المدارس الدينية التي أنشأتها لهذا الغرض[3]. ويعتبر العامل الديموغرافي من أهم الدوافع الفرنسية لاستعمار إفريقيا، ذلك أن فرنسا كانت تعاني نقصاً حاداً في الأيدي العاملة لإدارة دفة عجلة الاقتصاد الوطني الفرنسي، ولحل هذه الإشكالية وجدت ضالتها في سكان

المستعمرات، وذلك عبر نقل الأيدي العاملة من تلك المستعمرات إلى فرنسا، والتي كانت تعتبر رخيصة جداً مقارنة بالأيدي العاملة الفرنسية. كما لعب العامل الاقتصادي دوراً كبيراً ومهماً في دفع الساسة الفرنسيين إلى تبني سياسة الاستعمار، وبخاصةٍ بعد اندلاع الثورة الصناعية في أوروبا، فحاجة فرنسا إلى الأيدي العاملة الرخيصة وإلى المواد الخام اللازمة للصناعة بالإضافة إلى حاجتها لأسواق خارجية لتصريف الفائض من منتجاتها الصناعية، كل ذلك دفع بها إلى تبني هذه السياسة، لاسيما في القارة الإفريقية التي كانت تمثل أنسب مكان لتحقيق كل مأربها الاقتصادية[4] وكامتداد للعامل الاقتصادي شكلت تجارة الرقيق أحد أهم الدوافع الفرنسية لدخول القارة الإفريقية، فقد عمد الفرنسيون إلى جلب الرقيق من إفريقيا قهراً إلى فرنسا للاعتماد عليهم في الأعمال التي تتطلب مجهوداً عضلياً، أو في الوظائف التي يأنف مزاولتها الفرنسيين. ونتيجة للصراع الحاد بين الأمم الأوروبية وبخاصةٍ بين كل من فرنسا وبريطانيا في منطقة البحر المتوسط، وإتباع كلاً منها لسياسة التنافس بهدف السيطرة على ممتلكات الدولة العثمانية، من هنا فقد مثل الدافع الاستراتيجي هو الآخر دافعاً قوياً وملحاً لدخول فرنسا لإفريقيا[5]، وكنتيجة لظهور مبدأ مورنو القاضي باستحالة التوسع في الأراضي الأمريكية، والذي يقابله عدم استطاعة فرنسا في التوسع داخل القارة الأوروبية وذلك كنتيجة بسبب توازن القوة الموجود حينها بين الدول الأوروبية، من هنا فقد وجدت فرنسا في إفريقيا خير مكان لإرضاء تطلعاتها التوسعية الخارجية أسوة ببقية الدول الاستعمارية الأخرى، مستندة في ذلك على القرب الجغرافي من ناحية، وعلى خلو تلك القارة من السلاح من ناحية أخرى. ومن الدوافع أيضا محاولة فرنسا التستر على فشل سياساتها الداخلية، وبخاصةٍ بعد خسارتها لمقاطعتي الألزاس واللورين بعد هزيمتها في الحرب أمام ألمانيا، ومن هنا فقد عمدت إلى خوض هذه المغامرة والتي هدفت من خلالها إلى صرف أنظار الشعب الفرنسي نحو الخارج وإلهائه بالحديث عن الانتصارات الخارجية للدولة الفرنسية، وبذلك يضمن صانعي القرار عدم تحرك الشعب ضدهم[6].

ثانيا : سياسات فرنسا داخل القارة الإفريقية إبان المرحلة الاستعمارية .

1 ـ الاستيعاب الفرنسي أهم سياسات فرنسا داخل مستعمراتها الإفريقية:

يمكن القول بدايةً أن سياسة فرنسا الاستعمارية كانت قد بنيت من حيث مظهرها على بعض المبادئ البراقة التي نادت بها الثورة الفرنسية، والتي استندت في أساسها على تحقيق المساواة الفعالة بين جميع سكان المستعمرات، بخاصةٍ وأن تلك السياسة كانت قد تعززت بعد صدور المراسيم المحرمة للرق والمنادية بإلغاء تجارة الرقيق. وبخلاف الدول الاستعمارية الأخرى اعتمدت السياسة الفرنسية إبان المرحلة الاستعمارية على سياسة الاستيعاب أو الإدماج، فالسياسة الفرنسية آنذاك كانت تروج لرعاياها في مستعمراتها بأنهم في حال تبنيهم للثقافة الفرنسية فسيسمح لهم بأن يصبحوا مواطنين فرنسيين في مرحلة لاحقة، بمعنى أن سكان هذه المناطق سيعتبرون مواطنون فرنسيين طالما أنهم سوف يتبنون الثقافة الفرنسية ـ وهذا يعنى شكلاً وضمناً بأنه ستكون لهم حقوق ومهام المواطنين الفرنسيين أيضاً، وبأن القوانين الفرنسية ستطبق عليهم في كل المستعمرات الفرنسية بغض النظر عن بعد تلك المستعمرات عن فرنسا أو قربها منها أو حجم مساحتها أو نوع نظامها الاجتماعي أو تطور اقتصادها أو حتى شكل معتقدات أهلها العرقية أو الدينية، وقد نادى الساسة الفرنسيون حينها، (بأن كل سكان المستعمرات الفرنسية ودون تمييز بينهم من حيث اللون هم مواطنون فرنسيون يتمتعون بكل الحقوق التي كفلها الدستور)[7]، ومن هنا ظهرت نظرية الاستيعاب أو الامتصاص أو الإدماج، والتي هدفت من خلالها فرنسا إلى صبغ كل مستعمراتها باللون الفرنسي المحض وبالصبغة الفرنسية الصرفة، عبر فرض الثقافة واللغة والعادات والتقاليد والأعراف الفرنسية، ومحاولة فرض حتى الدين المسيحي عليها، بالإضافة إلى فرض النظم الاجتماعية والسياسية الفرنسية داخل كل المستعمرات الفرنسية وبدون استثناء، وذلك حتى يتم استيعابها فرنسياً بشكل تام، فيتغير نتيجة لذلك نمط التفكير الإفريقي بحيث يصبح مطابقا لنمط التفكير الفرنسي، الأمر الذي يستلزم بدوره (على الإنسان الإفريقي قيامه باستئصال كل ما يربطه بماضيه وتاريخه وحضارته الإفريقية)[8]، أي أن الاستيعاب يعني في مضمونه العمل على فرض نمط الثقافة الفرنسية، وتطبيق النظم السياسية والاجتماعية الفرنسية على كل سكان المستعمرات بهدف استيعابها من جانبهم، وهو الأمر الذي سينتج عنه تحول كبير في كيانهم، حيث يصبح كيانهم النفسي والثقافي والاجتماعي متفرنساً بكل

معنى الكلمة، ومطابقا بشكل كلي للفرنسيين أنفسهم ويتم ذلك عن طريق عملية تثقيف وتربية وتنشئة وتعليم طويل الأمد، وبعبارةٍ أخرى، العمل على دفع الإنسان الإفريقي إلى قطع كل ما يربطه بتاريخه القومي وما يتعلق بذلك التاريخ من حضارة بمختلف مظاهرها وجميع مقوماتها، وهو الأمر الذي سينتج عنه تدريجيا تشرب ذلك الإنسان للثقافة الفرنسية بكل مقوماتها ومظاهرها الحضارية، وهو ما سيؤدي تلقائيا إلى ارتباطه اجتماعياً وسياسياً وتاريخياً بالدولة الأم فرنسا، وقد رأى الفرنسيون انه لابد من إقناع كل سكان المستعمرات بمحاسن ومآثر النظم الفرنسية، وأن أي تقدم أو رقي لن يتم إلا عن طريق الثقافة واللغة الفرنسية، وعبر الإيمان بكل المبادئ التي جاءت بها الثورة الفرنسية الداعية إلى الحرية والمساواة، ولتحقيق الثمرة المرجوة من سياسة الاستيعاب عمدت الإرساليات والبعثات التبشيرية بدعم واسع من الحكومة الفرنسية إلى تقديم العديد من المساعدات المالية ومنح الكثير من الإعانات والهبات المادية لسكان تلك المستعمرات، بالإضافة لذلك فتحت العديد من المدارس المجانية ذات النهج والتوجه الفرنسي، سواء من حيث لغتها أو من حيث مضمونها الداعي إلى نشر الثقافة الفرنسية بكل وجوهها وكافة أشكالها ومعانيها، بل والأكثر من ذلك قدم الفرنسيون الكثير من المغريات للإقبال على تبني تلك الثقافة، فقد تقرر مثلاً أنه من تحصل على نصيب وافر من تلك الثقافة واستوعبها فسيتم قبوله بين صفوف الفرنسيين كعضو له الحق في التمتع بكل الحقوق الاجتماعية أسوة بالفرنسيين الأصليين، إضافة إلى منحه الجنسية الفرنسية بحيث يكون له الحق المطلق في التمتع بحقوق المواطنة الفرنسية[9]، وقد أعلن الفرنسيون أنه في مقدور الأفارقة استيعاب تلك الثقافة، والتي كانت قد نجحت إلى حد كبير في العديد من البلدان الإفريقية، ونتيجة لذلك فقد تمتع عدد لا بأس به من الأفارقة بحقوق اجتماعية وسياسية ذات شأن كبير، (فقد نال على سبيل المثال عام 1848م قرابة اثني عشرة ألف إفريقي من سكان المستعمرات الساحلية في السنغال حق المواطنة الفرنسية)[10]، على الرغم من أن هؤلاء الأفارقة كانوا أميين، كما أنهم لم يعتنقوا الديانة المسيحية بعد، والأكثر من ذلك أن الحكومة الفرنسية كانت قد منحتهم حق يفاد ممثل عنهم لدى الجمعية الوطنية الفرنسية في باريس، ولكنها سحبت ذلك في وقت لاحق، ومع ذلك تمتعت أعداد أخرى بحقوق المواطنة الفرنسية كأن يحاكموا في كل قضايا العقوبات وفقا

للقانون الفرنسي بالإضافة إلى التمتع بالحصانة تجاه نظام التبعية للإدارة الاستعمارية والسخرة والتمثيل أمام هيئات البرلمان الفرنسي، وقد استمر هذا الحال حتى حصول أغلب البلدان الإفريقية على استقلالها نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن العشرين، وكان هدف السياسة الفرنسية من العمل على تطبيق تلك السياسة هو ديمومة استعمارها لتلك المناطق حتى وإن أجبرت على الخروج منها في يوم من الأيام[11]. وإذا ما نظرنا نظرة فاحصة إلى حقيقة تطبيق سياسة الاستيعاب داخل المستعمرات الفرنسية والتي كانت تمثل بالأساس عملية من عمليات الإقناع التدريجي الهادف إلى صهر روح وجسد الإنسان الإفريقي داخل النسيج الاجتماعي الفرنسي من خلال إقناعه بمبادئ المساواة التي جاءت بها الثورة الفرنسية، نجد التفرقة تتجلى في أعلى مراتبها وذلك عبر لجوء الفرنسيين إلى إقناع الأفارقة بلغة القوة، سواء كانت تلك القوة مادية أم معنوية، حيث ميز الفرنسيون بين الأفارقة الذين خضعوا لقانون الأحوال الشخصية الفرنسي المتعلق بأمور مثل الزواج والطلاق..الخ، وبين الذين لم يخضعوا له، وهو الأمر الذي ترتبت عليه جملة من الأوامر الإدارية والعرفية التي طبقها الضباط والحكام العسكريون والمدنيون الفرنسيون على هؤلاء الرعايا الذين لم يرتقوا بعد إلى مستوى الاستيعاب والاندماج داخل الجسد الاجتماعي الفرنسي بحسب زعمهم، بل والأكثر من ذلك عمد الفرنسيون إلى اعتبار أي مقاومة لهذه الفرنسة الجماعية تعتبر في حد ذاتها جريمة بشعة وعدم اعتراف بالفضل والرقي الفرنسي عليهم، ويقنع الفرنسيون أنفسهم بأن الهدف الحقيقي من وراء تطبيق هذه السياسة ولو بالقوة هو بمثابة القيام بمحاولة سامية لرفع مستوى أهالي تلك المستعمرات إلى مرتبة الفرنسيين.

2 ـ طبيعة نظام الحكم في ظل السياسة الفرنسية داخل مستعمراتها:

وفيما يخص نظام الحكم داخل المستعمرات الفرنسية الإفريقية اعتمدت على تطبيق نظام الحكم المباشر (على خلاف بريطانيا التي كانت قد اتبعت نظام الحكم غير المباشر عبر اعتمادها على تعاون الزعامات المحلية الإفريقية، من خلال إشراكها في تسيير دفة الأمور داخل مستعمراتها)[12] حيث عمل الفرنسيون إلى القضاء على جميع الزعامات القبلية المحلية الإفريقية، بهدف محو كل أشكال النظم السياسية والاجتماعية التي كانت متبعة داخل تلك المجتمعات قبل مجيئهم، ونظام الحكم المباشر يعني تبعية تلك المستعمرات لإدارة

مركزية صارمة مقرها باريس، فرنسا (حيث كانت سياسة الحكم في المستعمرات الفرنسية تتم من خلال حكم مركزي من باريس مباشرة، وكان المتوقع من علية القوم أن يصبحوا كالفرنسيين ثقافيا واقتصاديا)[13]، ومع أن فرنسا كانت قد احتفظت لكل مستعمرة بعلمها الوطني وتشريعها ونقدها الخاص، إلا أنها احتفظت لنفسها في الوقت ذاته بالكلمة النهائية في كل تلك المستعمرات من خلال الموظفين الفرنسيين التابعين لها، وعبر إتباع نظام الحكم المباشر أصبح الفرنسيون هم وحدهم من يرسم السياسة داخل المستعمرات، عبر شغلهم لجميع الوظائف الأساسية فيها، وتجدر الإشارة هنا إلى أن فرنسا لجأت إلى إتباع نظام الحكم المباشر سالف الذكر داخل كل مستعمراتها باستثناء السنغال التي كانت قد تحصلت على تمثيل خاص بها في النظام الفرنسي، وعندما اضطرت فرنسا إلى تغيير سياستها تجاه مستعمراتها الإفريقية، عبر إشراك بعض العناصر الإفريقية في عملية الحكم، فإن ذلك لم يكن إلا إجراء شكلي، حيث ظلت السلطة الفعلية في يد الموظفين والقادة العسكريين الفرنسيين. ولما لم تؤتي سياسة الاستيعاب المتفرعة عن نظام الحكم المباشر أكلها بالشكل المطلوب، وتبين للفرنسيين مع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر بأنها أصبحت سياسة غير ذات فاعلية، من هنا أصبح الفرنسيون يعملون جاهدين لإيجاد نظريات جديدة، وعلى هذا الأساس ظهرت السياسة القائمة على المشاركة، والتي هُدف منها خلق مجموعة من الأفارقة المستوعبين للثقافة الفرنسية، عبر منحهم نوع من المشاركة في عملية الحكم أي العمل على صنع نخبة سياسية إفريقية متشبعة بالثقافة الفرنسية، وعلى هذا الأساس عملت على استقطاب أصحاب النفوذ واستعمالهم لشغل مناصب أجهزة الإدارة المحلية كأدوات للحكم الاستعماري، وقد أسست لهم مدارس خاصة وأتيح لكثير منهم العيش والعمل في عواصم أوروبية، وبعد رجوعهم إلى بلدانهم تكونت عائلاتهم على النسق الفرنسي في العيش واللغة وتسمية الأبناء إلى غيرها من الأشياء ذات الأصل الفرنسي وكنتيجة منطقية لذلك تشربت تلك النخبة معظم الأفكار الفرنسية، وابتعدت بشكل كلي عن العادات والتقاليد الإفريقية، وقد تفننت فرنسا في كيفية إعداد هذه النخبة لتبقى مستعمراتها كما هي في حال خروجها منها واتجاه فرنسا لسياسة صنع النخبة يعني في مضمونه الابتعاد عن المطلب الكلي للاستيعاب والاتجاه ناحية المطلب الجزئي له، والذي بزعمهم سيسهل الوصول إلى

نتيجة المطلب الكلي، وذلك عبر عملية تدريجية تبدأ بفرنسة الزعامات والقيادات المحلية الإفريقية ثم يوكل إليها مهمة فرنسة المجتمعات الإفريقية ككل، وقد أطلق على هذه الجماعات مصطلح النخبة[14]، وبعبارةٍ أخرى يكون هدف الرسالة الفرنسية هو العمل على خلق نخبة مستوعبة للتراث الفرنسي وتتشبع أفكارها وثقافتها بالقيم الفرنسية، وهذه النخبة لا يجوز أن تنفصل عن المجتمع الإفريقي المحلي، بل على العكس يجب العمل على ضرورة أن تكون على اتصال وثيق به، وتعمل كجسر ناقل بين الثقافة الفرنسية والشعوب الإفريقية. ومع بداية فترة الاستقلال تم نقل إدارات الدولة إلى شخصيات كانوا قد شغلوا مناصب في البرلمان الفرنسي خلال الفترة الاستعمارية أو عملوا في الإدارة الاستعمارية أو تلقوا تعليمهم في فرنسا، وبذلك ضمنت فرنسا استمرار النهج الاستعماري حتى ما بعد مرحلة الاستقلال، كما تمكنت من إيجاد نخب إفريقية دافعت عن الاستعمار وحاربت الأفكار الاستقلالية بشدة، حيث نشأ تيار فكري بين الأفارقة يدعى الأوربة الإفريقية ركز جهده على مناهضة الحركات الاستقلالية، كما ركز على ذكر فوائد ومحاسن الاستعمار .

3 ـ السياسة الإدارية الفرنسية داخل مستعمراتها:

بالنظر إلى طبيعة التنظيم الإداري الذي كان مطبقاً داخل المستعمرات الفرنسية فقد كان في بداياته مرتكزاً على حاكم فرنسي عام يتلقى أوامره مباشرة من وزير المستعمرات الفرنسية الكائن مقره بالعاصمة الفرنسية باريس، ولكن مع ظهور مساوئ هذا النظام البيروقراطي ولتسهيل عملية الحكم والإدارة داخل المستعمرات فقد عمل الفرنسيون على تغيير خطتهم، وذلك عبر تجميع كل المستعمرات المتجاورة مع بعضها بعض تحت ظل كيانات اتحادية فيدرالية، ولتحقيق ذلك فقد دعا كبار الفرنسيين إلى العمل على جعل المستعمرات الفرنسية بمثابة مقاطعات فرنسية، حيث رأوا بأن وحدة الإمبراطورية تتمثل في وحدة الإدارة والتشريع والعمل والشعور والإرادة الحرة، والمتفحص في مثل هكذا عبارة يرى جيداً بما لا يدع مجالاً للشك بأنها تحمل في طياتها قلب المستعمرات الفرنسية إلى أحياء خاصة من أحياء فرنسا،[15]، (ومن هنا ـ ظهرت إلى الوجود إفريقيا الفرنسية الغربية التي جمعت كل من موريتانيا والسنغال والسودان الفرنسي مالي حالياً والنيجر وداهومي . بنين حالياً . وساحل العاج، كما ظهرت أيضاً إفريقيا الاستوائية التي ضمت كل من تشاد وأوبانجي شاري .

جمهورية إفريقيا الوسطى حالياً . والغابون وجمهورية الكونغو الديمقراطية)[16] ويتكون الاتحاد الفيدرالي من عدة وحدات تكون خاضعة في تبعيتها لحاكم واحد، والذي يخضع بدوره للحاكم العام للاتحاد، وهذا الأخير يكون مسئولا مباشرة أمام وزير المستعمرات الفرنسي الواقع مقره في العاصمة الفرنسية باريس.

4 ـ طبيعة التشريع في ظل السياسة الفرنسية داخل مستعمراتها:

كان التشريع داخل المستعمرات من اختصاص رئيس الجمهورية، الذي كان يشرع بناء على توصيات وزير المستعمرات، ويتم انتقال تلك التشريعات بطريقة تدريجية، حيث يستلمها الحاكم العام للاتحاد الذي يعد الممثل الأول للجمهورية داخل مستعمراتها، وهو يقوم بتبليغها لمساعديه، بعد ذلك وبناء على تلك التشريعات يتم إصدار القرارات التنفيذية، وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية 1945/1939م برز إلى الوجود تيار قومي إفريقي مثله فيليكس ايبوييي وذلك عقب انهيار حكومة فرنسا، وتحالف حكومة فيشي مع ألمانيا النازية، فبعد أن وصل فيليكس ايبوييي إلى منصب الحاكم العام في إفريقيا الاستوائية الفرنسية، وهو الذي كان قد أيد فرنسا وحلفاؤها في حربهم ضد ألمانيا ودول المحور، قام هذا الأخير من جهته بإصدار نشرة عام 1941م رفض بمقتضاها فكرة الاستيعاب الاندماجي، وطالب خلالها باحترام كافة المؤسسات والنظم والعادات القبلية الإفريقية، وتمشياً مع ذلك تمت الدعوة من جانب فرنسا لانعقاد مؤتمر برازافيل عام 1944م، وقد أصدر هذا المؤتمر عدة توصيات خاصة تتعلق بتمتع الأفارقة بحق تكوين بعض الجمعيات التشريعية، كما طالب المؤتمر بإتباع نظام اللامركزية في الحكم، والعمل على تكوين جمعيات تمثيلية في المستعمرات يكون أعضاؤها من الفرنسيين والأفارقة، كذلك أشار المؤتمر إلى ضرورة تمثيل المستعمرات في الجمعية الوطنية الفرنسية، وأيضاً دعا إلى ضرورة إلغاء قانون العمل الإجباري للأفارقة، واعترف بحق الأفارقة في التمتع بحياة أفضل من الحياة السابقة التي منحها لهم البيض، وأشار المؤتمر أيضاً إلى تأكيد سياسة الاتحاد بين فرنسا وبين ما تملكه من الأراضي الواسعة في كل من إفريقيا وأسيا، وذلك من خلال رصدها في كتلة واحدة. وتفرع عن سياسة الاتحاد هذه فكرتان رئيسيتان : الأولى فكرة التعاون الذي سيتطور لاحقا إلى اتحاد اقتصادي، والفكرة الثانية هي فكرة الإدماج، والتي تنتهي بصيرورة المستعمرات إلى أجزاء

حقيقية من الأراضي الفرنسية ، وكانت نتيجة ذلك المؤتمر إلغاء ظاهرة السخرة كمكافئة للتضحيات الإفريقية خلال الحرب. بعد ذلك تم الإعلان عن دستور عام 1946م والقاضي بتكوين الاتحاد الفرنسي الذي يتكون من أربعة أقاليم هي : الإقليم الأول يتمثل في الجمهورية الفرنسية الأم ومديريات الجزائر ومديريات ما وراء البحار، والإقليم الثاني يتمثل في أقاليم ما وراء البحار وهي المستعمرات التي تقع في وسط إفريقيا. والإقليم الثالث يتمثل في الدول الشريكة وهي مراكش وتونس والهند الصينية. والإقليم الرابع يتمثل في الأقاليم الشريكة وهي مناطق الوصايا الفرنسية في الكاميرون وتوجولاند. وقد اعتبر ذلك الدستور أن كل المواطنين في المستعمرات هم مواطنون فرنسيين، كما نص على ضرورة تمثيل الأقاليم في

لجمعية الوطنية الفرنسية، وفي مجلس الاتحاد، إضافة إلى تكوين هيئة برلمانية إقليمية لكل إقليم لتشريع شؤونه الداخلية[17]، وبموجب ذلك أصبح سكان الاتحاد كلهم مواطنون فرنسيين، ولكنهم منقسمون إلى قسمين : في القسم الأول يخضع المواطنون لقانون الأحوال الشخصية الفرنسي، وفي القسم الثاني يحتفظون بقوانين الأحوال الشخصية الخاصة بهم وذلك لأسباب دينية أو قبلية، ثم جاء مشروع دستور عام 1956م والذي نص على تمتع المستعمرات بمجالس تشريعية وبحكم ذاتي محدود يكون تحت إشراف مجالس وزارية يقوم برئاستها رئيس الجمهورية الفرنسية، ويمكن القول بأن خروج ذلك القانون كان بمثابة نتيجة منطقية لانتشار الوعي القومي الإفريقي، إضافة إلى الهزيمة النكراء التي لحقت بفرنسا في الهند الصينية، وأيضا اندلاع الثورة الجزائرية (ففي عام 1947م قامت ثورة عارمة في الهند الصينية لم تنتهي إلا عام 1954م حينها اجبر الفرنسيون على الانسحاب بعد تعرضهم لخسائر جسيمة، وفي عام 1954م قامت ثورة عارمة في الجزائر)[18]، وكذلك نتيجة لأن فرنسا كانت قد أُجبرت على منح الاستقلال لكل من المغرب وتونس. ومع مجيء الجمهورية الخامسة وسقوط الجمهورية الرابعة عام 1958م، ابتدع الفرنسيون نظام جديد تمثل في نظام الجماعة الفرنسية ليحل محل الاتحاد الفرنسي، فبعد انتخاب شارل ديجول رئيساً للوزراء قام بإعلان دستور جديد تقرر فيه : أن تكون هناك رابطة تجمع بين فرنسا وبين الجمهوريات الإفريقية التي تقبل بهذا الدستور، وتلك الرابطة تعرف برابطة الجماعة الفرنسية، وتُعد بمثابة اتحاد فيدرالي بين جماعات مستقلة، كما نص على أن تتكون الجماعة الفرنسية من رئيس

الجمهورية الفرنسية ومندوب عن كل جمهورية من جمهوريات الجماعة، وسكرتير عام ومستشار فني، وتعتبر الحكومة الفرنسية هي المسئولة عن السياسة الخارجية للجماعة وعن شئون الدفاع والعملة وعن الشئون الاقتصادية العامة وكذلك التعليم ونص على أن يكون للجماعة مجلس تنفيذي مكون من رؤساء حكومات الجماعة، كما نص على أن يكون للجماعة مجلس شيوخ مكون من مندوبين عن برلمانات الدول الأعضاء في الجماعة، وختاماً نص على تعهد فرنسا بتقديم المعونة الفنية والإدارية لأعضاء الجماعة. وقد أعلن الجنرال شارل ديجول خلال زيارة قام بها إلى كل المستعمرات أنه على الراغبين في الانضمام إلى الجماعة عليهم أن يصوتوا بالإيجاب، وعلى الدول غير الراغبة أن تقوم بالعكس، وقد وافقت عليه جميع المستعمرات باستثناء مستعمرة غينيا التي تم إعلان استقلالها[19]، (وقبل استقلالها سئل ديجول عن إمكانية حصول غينيا على الاستقلال، فأجاب بنبرة غاضبة حسناً يمكنكم أن تحصلوا على استقلالكم.. فرنسا لن تعترض.. لكن سيكون هناك بالطبع عواقب)[20] وبالفعل هذا ما حدث، فقد كانت غينيا الدولة الفرانكفونية الوحيدة في القارة الإفريقية التي عارضت دستور ديجول الذي يقضي بإعطاء المستعمرات الفرنسية في إفريقيا استقلالاً محدوداً، ذلك أنها فظلت ورغبت في خوض الطريق وحدها، وهكذا تحصلت فعلاً على استقلالها في الثاني من أكتوبر 1958م، وقد وفت فرنسا بتهديداتها لغينيا حيث تم معاقبتها فرنسياً من خلال سحب كل موظفيها الإداريين منها، إضافة إلى غلق كل المصارف الفرنسية هناك، في محاولة لإقناع المستعمرات الأخرى بأنها لا ولن تستطيع الاستمرار والتقدم إلا إذا ارتبطت بفرنسا، إلا أن غينيا في المقابل كانت قد بادرت بتغيير تحالفاتها عبر طلب يد العون من المعسكر الشرقي آنذاك وهو الأمر الذي لم يحسب له ديجول أي حساب. وتتألف الجماعة الفرنسية التي ابتكرتها الجمهورية الخامسة من فرنسا الأم واثني عشرة دولة، وتتكون الجماعة من ثلاثة أجهزة رئيسية هي : المجلس التنفيذي ومهمته بحث السياسة العامة والتأكد من وجود تنسيق كامل بين الحكومات داخل الجماعة

والثاني مجلس الشيوخ وتنحصر مهمته في بحث الشئون المالية والاقتصادية للجماعة قبل تقديم القوانين الخاصة بها للبرلمان الفرنسي أو البرلمانات المحلية، ومن مهامه أيضاً دراسة المعاهدات الدولية وكل الاتفاقيات ذات العلاقة بالجماعة. والجهاز الثالث تمثل في لجنة

تحكيم عليا وظيفتها الفصل في المنازعات التي قد تثار بين أعضاء الجماعة، بالإضافة إلى قيامها بتفسير الدساتير وتطبيقها وتطبيق الاتفاقيات المختلفة الخاصة بالجماعة، وبعد دخول الدول الإفريقية نظام الجماعة الفرنسية اختارت كل دولة منها الاسم الذي تريده، كما وضعت كل واحدة منها دستور خاص بها بمشاركة من فرنسا، وتم إجراء الانتخابات لتشكيل المجالس التشريعية، وأصبحت بذلك تابعة بمحض إرادتها لفرنسا، وإذا ما نظرنا نظرة فاحصة إلى نظام الحكم المقرر داخل الجماعة الفرنسية، فسنرى بوضوح أنه قد صبغ جميعه بالصبغة الفرنسية، وألغيت من خلاله الشخصية الإفريقية بشكل كامل، من خلال تركيز جميع السلطات بيد رئيس الجمهورية الفرنسية باعتباره رئيساً عاماً للجماعة، بخاصةٍ وأن اختصاصاته كانت شاملة ودكتاتورية من خلال مندوبين له متواجدين في كل دولة من دول الجماعة، والأكثر من ذلك أن هذا المندوب يقوم باختياره رئيس الجمهورية الفرنسي بمفرده، كما يحق له ترأس المجلس التنفيذي، بالإضافة إلى تقرير جدول أعماله وتحديد مكان عقد جلساته، وهو المتكفل كذلك بتعيين سكرتير عام للمجلس، والأكثر من ذلك أنه يختار وحده أعضاء هيئة التحكيم الذين تستمر عضويتهم مدة ست سنوات[21]، وتجدر الإشارة إلى أن هذا النظام لم يستمر أكثر من سنتين، فقد أجبرت فرنسا عام 1960م على الاعتراف باستقلال جميع دول الجماعة الفرنسية، وعقدت مع كل واحدة منها معاهدة تحدد نوع العلاقة التي ستربط بين الجانبين.

ثالثا ـ الاستعمار الفرنسي الجديد (التبعية) لإفريقيا ما بعد الاستقلال:

1 ـ مفهوم التبعية:

التبعية هي خضوع فرد أو مجموعة أو مجتمع أو دولة لإرادة خارجية استجابة لضغوط يمارسها هذا الخارج إما عبر استخدام القوة العسكرية أي الاستعمار المباشر كما كان الحال مع كافة دول العالم الثالث سابقاً، وإما عبر فرض التبعية وهو الاستعمار غير المباشر من خلال هيمنة دول المركز الكبرى على دول المحيط الصغرى، حيث تمارس دول المركز أشكالاً متنوعة من الضغوط على دول المحيط بهدف فرض إرادتها الكلية والدائمة عليها بعدة وسائل منها: استخدام فائض القوة الاقتصادية المتوفرة لديها، والعمل على إغراق دول المحيط بقروض لا تستطيع الوفاء بها، فتفقد بذلك سلطة القرار فيتحدد مصيرها، وإما

بالتهديد بوقف المساعدات والهبات عنها، أو ممارسة الحصار بكافة أشكاله وأنواعه سواء التجارية والمالية والتكنولوجية، وذلك لإرغام الدول التابعة التي قد تحاول ممارسة حقها في اختيار طريق تطورها على الرضوخ لمشيئة الدولة المتبوعة[22]، والتبعية الاقتصادية هي خضوع الدول المتخلفة اقتصادياً إلى الدول ذات الاقتصاد القوي، واعتمادها بشكل كلي على اقتصاد الدول المتقدمة التي تملك إمكانيات السيطرة، بشكل يتيح لها جني أكبر نفع ممكن من موارد الدولة التابعة دون مراعاة مصلحة اقتصاد تلك الدول، بحيث تصبح علاقات التبعية في النهاية لصالح الاقتصاد المسيطر، وهو مصطلح يستعمل غالباً لوصف الوضع في البلدان النامية بمواجهة البلدان المتقدمة، وهناك أسباب تؤدي إلى تبعية الدول النامية إلى الدول المتقدمة صناعي منها مثلاً انخفاض مستوى المعيشة وارتفاع نسبة البطالة، وعدم الاستفادة من القدرة الإنتاجية والموارد البشرية لضعف رأس المال، إضافةً إلى وجود الرأسمال الأجنبي والمديونية للخارج والقروض والهيمنة على الدولة من خلال إنفاقها على التسليح والتدريب العسكري والمعلومات العسكرية[23]، ومن آثار التبعية الاقتصادية اعتماد الدول المتخلفة على الدول المتقدمة في تأمين الاحتياجات الأساسية لمواطنيها، وإجبارهم للجوء إلى القروض و المعونات لشراء هذه الاحتياجات، وقلة تنافس الاقتصاد المحلي في الأسواق العالمية. والدول الإفريقية وبالرغم من حصولها على استقلالها السياسي منذ عشرات السنين، إلا أنها ما تزال من الناحية الاقتصادية تقع تحت هيمنة الدول الصناعية الكبرى وفي مقدمتها فرنسا، ومن أبرز أنواع التبعية التي نشهدها اليوم على الساحة السياسية : النوع الأول وهو التبعية التي تفرضها الدولة القوية على الدولة الضعيفة من أسلوب سياسي يصب في صالح الدولة المتبوعة وبه تكون تبعية الدولة الضعيفة قهرية واضطرارية، أي إن الدولة الضعيفة لديها رؤى وقناعات سياسية لكنها مجبرة على التخلي عنها بسبب هيمنة الدولة المتبوعة أما النوع الثاني فهو الذي ينشأ بإرادة الدولة الضعيفة وليس فرضاً عليها، وذلك بهدف تحقيق طموحات معينة كرغبتها في الصعود لمصاف الدول الكبرى أو لأجل زيادة قيمتها في المحافل الدولية، فتنسخ هذه الدولة الأصول السياسية لإحدى الدول الكبرى وتحاول السير عليها، فتكون تابعة من جهة الأصول السياسية لتلك الدولة التي اتخذتها قدوة لها، وهنا ستفقد الدولة التابعة الشكل السياسي المناسب لها. وهناك نوع ثالث يكون من

خلال مساعدة الدولة الضعيفة أو الدولة الناشئة من قبل الدولة الأقوى بهدف نهوضها سياسياً، وذلك عبر رسم مسار سياسي محدد للدولة الضعيفة، وفي هذا النوع هناك مساحة للدولة التابعة، حيث إذا تمكنت هذه الدولة من التقدم ولو بمقدار صغير تستطيع أن تغير بعض تلك المسارات التي كانت قد رُسمت لها مسبقاً ويوجد نوع رابع يكون من خلال زرع أفكار وثوابت كلية وشمولية من قبل الدولة المتبوعة في عقول ساسة الدولة التابعة، فتخلق بذلك عقلاً سياسياً يلاءم أهداف وسياسات الدولة المتبوعة، فيتحرك عقلاء الدولة التابعة على ما تُولده عقولهم من أفكار وآراء وحلول يتوهمون أنها مستقلة عن أي تأثير خارجي، لكن الواقع أن هذه الأفكار هي في الأصل متولدة وناتجة عن الثوابت التي كانت قد زرعت في عقولهم، وبالتالي من الصعب عليهم أن يتحرروا من هذه الثوابت، فكل فكرة وكل مخطط وكل نظام يصدر عنهم يصب بالضرورة سواء كان ذلك بوعي منهم أو من غير وعي في صالح الدولة المتبوعة، وهذا النوع من أخطر أنواع التبعية السياسية[24] .

2 ـ التبعية السياسية الإفريقية لفرنسا:

أن أغلب الدول الإفريقية التي كانت تحت الاستعمار الفرنسي نالت استقلالها وتحصلت على حقها الشرعي في تقرير مصيرها وإدارة شئونها، إلا أن ذلك الاستقلال لم يكن في حقيقته إلا واجهة وطنية ترتب عليها وجود تبعية سياسية فعلية لفرنسا الدولة الأم، فقد عمدت فرنسا إبان المرحلة الاستعمارية إلى ربط كل مستعمراتها بها كوحدة واحدة خدمة لمصالحها، وفي الوقت نفسه عملت على إضعاف كل الحركات السياسية الداعية إلى توحيد تلك المستعمرات على الصعيد الإفريقي، بمعنى أن تلك المستعمرات موحدة في ربطها بفرنسا ومفككة في ربطها بعضها ببعض، كما عملت على محاولة احتواء كل محاولات الاستقلال التام عنها .

من خلال إصدار دستور عام 1960م الذي يجيز الجمع بين الاستقلال لأي دولة ترغب في الاستقلال، وبين الاحتفاظ بعضوية الرابطة مع فرنسا، ومع العلم أن الدول الإفريقية كانت قد فظلت إقامة علاقة تعاقدية مع فرنسا بدلاً من أن تكون العلاقة دستورية، ومع ذلك يمكن القول بأن هذا التغيير في نوع العلاقة من دستوري إلى تعاقدي ما هوا في واقع الأمر إلا تغيير في شكل العلاقة وليس في محتواها، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم

وجود تكافؤ في العلاقة التي تربط بين الجانبين، الأمر الذي جعل العلاقة بينهما مبنية على هيمنة فرنسا على الدول التي كانت مستعمرات سابقة لها[25]، وتجدر الإشارة إلى أنه مع بدايات فترة الاستقلال للمستعمرات الفرنسية السابقة تم نقل كل إدارات الدولة إلى شخصيات كانوا قد شغلوا مناصب في البرلمان الفرنسي خلال الفترة الاستعمارية أو عملوا في الإدارة الاستعمارية أو تلقوا تعليمهم في فرنسا وبذلك ضمنت باريس استمرار النهج الاستعماري داخل تلك الدول حتى ما بعد مرحلة الاستقلال، كما تمكنت فرنسا من إيجاد نخب إفريقية دافعت عن الاستعمار وحاربت كل الأفكار الاستقلالية بقوة، فقد نشأ تيار فكري بين الأفارقة يدعى الأوربة الإفريقية ركز على مناهضة الحركات الاستقلالية وركز جهده على ذكر فوائد الاستعمار ومزاياه، وقد استطاعت فرنسا عن طريق هذه النخبة في زرع العديد من الأنظمة العميلة التي ستتكفل بخدمة مصالح فرنسا قبل كل شيء، ومتخذة منها غطاء ساتراً لسلب تلك الدول وهي خارجها وذلك عبر حكومات وأنظمة تدعي الوطنية في الواجهة وذلك من خلال حكام محليين وطنيين وهم في الواقع ليسوا أكثر من منفذين لقرارات سياسية فرنسية، ومن هنا فقد تكونت في كل مستعمرات فرنسا السابقة نتيجة لذلك فئات معينة من الناس ربطت مصيرها ومصالحها بمصير ومصالح فرنسا، سواء كان ذلك عن وعي منها أو عن غير وعي وبالتالي تكون قد عملت على تسخير خيرات البلاد لصالح فرنسا على حساب بلدانهم وذلك لسبب وجيه هو أنها مدينة لفرنسا في وجودها ووصولها لسدة الحكم[26]، فبرغم أن معظم إن لم نقل كل حكام البلدان التي كانت مستعمرات فرنسية سابقة هم حكام محليون، إلا أنهم مدينون في شرعيتهم ووجودهم لفرنسا، وبالتالي فسيكون همهم الأكبر هو خدمة مصالح فرنسا ليس أكثر، لأن مصالحهم بل وجودهم مرهون بتحقيق تلك المصالح، فهناك العديد من الرؤساء الأفارقة وهذا أمر ليس بخافٍ على أحد يتلقون مرتبات شهرية من فرنسا، كما أن علاجهم ودراسة أبناءهم تتم داخل فرنسا، وهكذا وبعد الاستقلال الصوري لتلك الدول لم تستطيع تلك الدول أن تتخلص من تبعيتها لسيطرة فرنسا بسبب وجود تلك الجماعات المرتبطة كليا بها، وهي التي كان قد وضعها الفرنسيون على رأس الدولة ومؤسساتها قبل رحيلهم عنها[27] وخلاصة القول انه من الطبيعي أن يؤدي كل ذلك إلى وجود تبعية سياسية دائمة لفرنسا.

3 ـ التبعية الاقتصادية الإفريقية لفرنسا:

أما من الناحية الاقتصادية فقد خرجت فرنسا من مستعمراتها صورياً، حيث ظلت كل تلك الدول مرتبطة اقتصادياً بها وبشكل شبه مباشر إن لم نقل بشكل مباشر، فانسحاب فرنسا منها جعلها تعاني واقعاً اقتصادياً مأساوياً مازالت تتحكم فيه فرنسا وهي في مركزها في أوروبا في هذه الدول، فقد ربُطت تلك المستعمرات بالاقتصاد الفرنسي من قبل خروجها، وبعد خروجها زاد ذلك الارتباط أكثر مما كان قبل رحيلها، ومن هنا فإن عمليات النهب المتواصلة التي كانت أيام الاستعمار ما تزال مستمرة إلى يومنا هذا وإن اختلفت أشكالها القديمة نسبيا عن الحديثة، فقد كانت في الماضي تتم بشكل مباشر، أما اليوم فقد تحول ـ إلى شكل جديد يقوم بالأساس على جعلها تابعة اقتصاديا لها بشكل كامل، كما عملت فرنسا على خلق نخب اقتصادية تابعة لها وموازية للنخب السياسية الحاكمة زرعتها في كل مفاصل الدولة، وفي الغالب ما يتحد الجانبان معاً الأمر الذي ينتج عنه جعل ثروة تلك الدول بيد قلة من أبنائها، وهؤلاء في الغالب كان لهم ارتباط وثيق بفرنسا في الماضي، ومن هنا فأن النتيجة المنطقية هي أن هذه النخبة لا ولن يهمها سوى الحفاظ على مصالحها وعلى ما تحصلت عليه من فرنسا لقاء ذلك الارتباط، ويستدعيها ذلك العمل على منع أي تغيير سياسي أو اجتماعي من شأنه أن ينفع البلاد، لأن ذلك سيؤثر على مصالحها، وقد عملت فرنسا على ربط مستعمراتها اقتصادياً بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عبر خلق عملة CFA وهي باختصار تعني فرنك المستعمرات الإفريقية، وببساطة هي عملة فرضها المستعمر الفرنسي على المستعمرات قبل خروجه، وفي ستينيات القرن الماضي حين قرر الزعيم الفرنسي شارل ديجول منح المستعمرات الفرنسية في إفريقيا الاستقلال لم يشأ منحها الاستقلال التام، بل خلق صيغةَ استعمار جديد تتمثل في ربط المستعمرات اقتصادياً بفرنسا وللأبد، فبرغم من حصول تلك المستعمرات على استقلالها إلا أنها ما زالت تستخدم عملةً على أراضيها تنعتها بأنها مستعمرات فرنسية، فهي كما أسلفنا تعني فرنك المستعمرات الإفريقية، وتسك هذه العملة التي ما زالت تربط مستعمرات فرنسا السابقة بها حصراً في قرية فرنسية في مدينة بوردو، وهو ما يجعلها عملة استعمارية في كل ما يتعلق بها من حيث الاسم أو احتكار الاستخدام أو شروط تداولها والجدير بالذكر أن فرنسا كانت قد فرضت هذه

العملة الاستعمارية كشرط مسبق لمنح الاستقلال والتحرر لتلك الدول كما فرضت عليها بأن يكون سكّ هذه العملة حقَ أصيل وحصري لها، وتدفع مقابله تلك الدول نحو خمسين في المائة من ثرواتها ضريبةً للخزينة الفرنسية[28]، وأيضاً تجدر الإشارة إلى وجود أربعة عشر دولة إفريقية ما زالت ملزمة من جانب فرنسا من خلال اتفاق استعماري على وضع خمس وثمانون في المائة من احتياطاتها الأجنبية في البنك المركزي الفرنسي وهو ساري حتى الآن، علاوة على ذلك اضطرت الدول المستقلة الجديدة إلى دفع تكاليف البنية التحتية التي أسستها فرنسا في تلك الدول خلال الفترة الاستعمارية حيث تقوم أربعة عشر دولة إفريقية من بلدان المستعمرات الفرنسية السابقة بدفع الضرائب الاستعمارية إلى فرنسا منذ استقلالها[29].

ومن المفيد معرفة أن التبعية النقدية للدول الأفريقية تُضاعِف ديونَ هذه الدول بشكل دائم، وكانت سبباً بانهيار احتياطاتها من العملة الصعبة وارتفاع عجزها التجاري برغم ثرواتها الضخمة في باطن الأرض، وخلاصة القول أن الوضعية الاقتصادية لمستعمرات فرنسا السابقة ما زالت مهددة بمزيد من البؤس والفقر، بخاصةٍ وأنها غير قادرة على إنشاء مشروعات إنتاجية ذات قيمة دون الالتصاق بفرنسا، وبالتالي فأنها ما زالت مقتصرة في دورها على الدور التقليدي إبان مرحلة استعمار فرنسا لها، والمتمثل في توفير المواد الخام للصناعات الفرنسية وبأسعار غاية في الزهد، واستقبال الفائض من الصناعات الفرنسية وبأسعار تحددها فرنسا بالشكل الذي تراه، والمختصر أن كل الدول الأفريقية التي كانت مستعمرات فرنسية ستبقى دائماً عاجزة عن الخروج من دائرة الفقر والتخلف والتبعية الاقتصادية، ذلك أن هيكلها الاقتصادي بالكامل هو نتاج صناعة فرنسية ونتاج إرث استعماري فرنسي، يقوم في الأساس على توفير المواد الخام الأولية للصناعات الفرنسية ليس أكثر .

4 ـ التبعية الثقافية الإفريقية لفرنسا:

لضمان استمرارية التواجد الفرنسي داخل مستعمراتها بعد خروج فرنسا منها، عمد الفرنسيون إلى أسلوب تدمير الثقافة الإفريقية بكل ما تحمله من أصالة، وعملوا جهدهم على إحلال الثقافة الفرنسية مكانها وهو ما نراه واضحا داخل كل مستعمراتها السابقة، والتي تعرف بالدول الناطقة بالفرنسية والمتدينة بالديانة المسيحية، وذلك عبر تبنيها لأنماط من الفن

والأدب والثقافة الفرنسية التي لا تمت لها بأي صلة، وقد كان التخطيط الفرنسي مبني على ضرورة صهر البنيان القبلي داخل مستعمراتها الإفريقية، وقد قاموا بتفكيك الروابط القبلية والأسرية داخل المجتمعات الإفريقية عبر تشجيع السكان للانتقال إلى المدن التي تجمع أشتاتاً مختلفة من القبائل في مكان واحد[30]. وفيما يتعلق باللغة فقد عمد الفرنسيون إلى زرع لغتهم داخل كل مستعمراتهم وتم في المقابل القضاء على لغات تلك المستعمرات الأصلية، على أساس أنها لغات قاصرة وليست عصرية وهذا بخلاف اللغة الفرنسية التي تعد لغة التطور والنمو، بل والأكثر من ذلك تم ترسيخ فكرة أنه لا يمكن إحداث أي تطور إفريقي إلا من خلال اعتماد هذه اللغة ونبذ لغات التخلف، وعلى ذلك فقد فرضت اللغة الفرنسية على معظم المناهج التعليمية كما أنها أصبحت هي اللغة الرسمية، في حين تعتبر اللغات الإفريقية لغات ثانوية، وقد ترتب على هذه السياسة نتائج وخيمة على كل تلك الدول، وتحاول فرنسا اليوم كما سابقاً الاستفادة من هذا الواقع اللغوي المزدوج داخل مستعمراتها مع غلبة أكيد للغة الفرنسية، فقد أوجدت فرنسا رابطة للدول الناطقة بالفرنسية والتي تعرف الفرانكفونية، وهي الدول التي تستعمل فرنك المستعمرات الإفريقية أساساً في تعاملاتها، وهذه تعني ضمناً أن فرنسا وإن غادرت إفريقيا إلا أنها ما زالت موجودة لغوياً وثقافياً، ولهذا نرى الفرنسيين حريصين كل الحرص على تقديم المساعدات المالية والعلمية والثقافية المجانية لكل مستعمراتها السابقة، وذلك في سبيل الإبقاء على اللغة الفرنسية حية في أذهان سكانها وذلك إيمانا منهم بأن اللغة تشكل أحد أهم وسائل الربط والاتصال التي تمكنهم من النفاذ والتغلغل الدائم داخل تلك الدول، كما يقدمون المنح والمساعدات للطلاب الراغبين في تعلم الثقافة والعلم الفرنسي، وذلك كله لإدراكهم أن خلق هؤلاء الطلاب سيجعل منهم وسطاء في المستقبل لمصالحهم[31]. وفيما يخص التراث الإفريقي داخل المستعمرات الفرنسية فقد عملت فرنسا جهدها لتشويهه ومسخه، فقد استطاعت بفعل سياسات الاستيعاب وغرس الثقافة الفرنسية داخل مستعمراتها من جعل أعداد كبيرة من المثقفين الأفارقة ينبهرون بقشور الحضارة الفرنسية معتقدين بأن أي تطور وإبداع لن يتأتى إلا من خلالها، فقاموا بتقليد الفرنسيين في كل أحوالهم ضناً منهم بأنهم أصحاب تراث زاخر وعظيم[32]. وفيما يخص الإعلام فقد عمل الفرنسيون عليه بشكل ممنهج، فصورا الدول الإفريقية صورة مشوهة أمام

الخارج بل وإمام الأفارقة أنفسهم فإفريقيا بحسبهم هي بلاد التخلف الذي لا يمكن معه قيام أي حضارة ترتقي به إلى مستوى الإنسان الأبيض العصري المتمدن، بل صوروا لهم وأقنعوهم بأن المستعمرات غير قادرة على حكم نفسها من دون فرنسا وهذا معناه أن الوضع الاستعماري لهذه الدول أفضل من الوضع الحالي. وبالنسبة لأجهزة الإعلام الوطنية الإفريقية التي لا زالت ترزح تحت وطأة التبعية لفرنسا، فإن الحنين للمرحلة الاستعمارية ما زال ماثلاً أمام أعينها، ذلك أن هذه الأجهزة لا تنتمي إلى الشعب بأية صلة، لا في ملكيتها ولا في إدارتها ولا في لغتها ولا حتى في مضمون رسالتها، فنجدها دائما تعطي الأولوية للحديث عن الدولة الأم فرنسا[33]، وحتى لما أخذت ــ الدول الإفريقية المستقلة تهتم بإنشاء الوكالات الصحفية الوطنية اعتمدت في إصدارها على اللغة الفرنسية وما زالت دور النشر الفرنسية هي المسيطرة بشكل كامل على سوق الإعلام داخل مستعمراتها السابقة وختاماً يمكن القول أن الذي حدث تاريخياً هو أنه برغم محاولات عدة دول تابعة لفرنسا رفض التبعية الثقافية لها، إلا أن فرنسا كانت هي الأقوى، فمهما حاولت الدول الإفريقية الابتعاد عن تلك التبعية تجد نفسها لا تزيد عن كونها تنتقل من شكل من أشكال التبعية إلى شكل أخر مختلف من حيث المظهر ولكن في مضمونه واحد، فمثلاً كي تخرج تلك الدول من اعتبار دين فرنسا ديناً رسمياً لها، اعتمدت في دساتيرها على نظام الدولة العلمانية، والعلمانية ما هي إلا تقليد لنظام حكم فرنسي صرف[34]، بمعنى أنها أصبحت متشبعة بكل أنواع الثقافة الفرنسية التي من الصعب التنازل عليها، وهو ما ضمن لفرنسا ديمومة وجودها داخل تلك المستعمرات وإن كانت بعيدة عنها جغرافيا .

الخلاصة:

ختاماً يمكن القول أن الاستعمار الفرنسي لكم هائل من الدول الإفريقية وإتباع سياسة نشر الثقافة الفرنسية داخلها جعل من تلك الدول تعاني الأمرين سواء قبل الاستقلال أو بعد حصولها على الاستقلال، ورغم من نيل كل المستعمرات الفرنسية لاستقلالها من الناحية النظرية، إلا أن فرنسا حافظت على روابطها العميقة بمختلف بأبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية مع مستعمراتها السابقة في إفريقيا، لاسيما أن هذه المستعمرات تعرف حالياً باسم إفريقيا الفرنسية، وما زالت فرنسا تواصل استخدام قدر كبير من القوة داخلها وتركز أنشطتها

الاستعمارية الجديدة في نطاق منطقة بلدان الجماعة المالية الإفريقية التي تأسست منذ ستين عاما تقريباً خدمة لمصالح باريس الاقتصادية والسياسية والثقافية. فمن الناحية السياسية نرى التبعية واضحة جلية من خلال تسمية معظم مؤسسات الدول الإفريقية بنفس تسميات المؤسسات السياسية الفرنسية، إضافة إلى جعل الساسة الأفارقة يتخبطون في كيفية الوصول ببلدانهم إلى الاستقرار السياسي الذي أصبح مفقوداً لدى معظم إن لم نقل كل تلك البلدان، فمن سير غالبيتها وراء النهج الاشتراكي الشيوعي وما ترتب عليه من عيوب ومساوي، إلى التعددية وما نتج عنها من الاتجاه إلى تبني ظاهرة العنف والعنف المضاد، ومرجعية كل ذلك إلى تبني هذه الدول لنظام لا يمت لها بأي صلة. ومن الناحية الاقتصادية استقلت كل تلك الدول عن فرنسا لتجد خزينتها فارغة بسبب ما فعلته آلة الحرب الفرنسية، وهو الأمر الذي دفع بمعظم تلك الدول إن لم نقل كلها إلى الاقتراض من المؤسسات الاقتصادية الدولية الكبرى والتي تمتلك فيها فرنسا وغيرها من الدول الاستعمارية النصيب الأوفر، وهو الأمر الذي ترتب عليه وقوعها في مشاكل المديونية، وكان نتيجة كل ذلك رجوعها من جديد إلى الالتصاق بحضن فرنسا التي كانت هي الأقرب من حيث التقارب سواء فكرياً ثقافياً أو حتى سياسياً واقتصادياً وأصبحت تعيش نتيجة لذلك في حالة من التبعية الاقتصادية المستمرة للدول الغربية بشكل عام ولفرنسا المستعمر القديم بشكل خاص. ومن الناحية الثقافية نرى بأن معظم إن لم نقل كل الدول ولكن بدرجات متفاوتة وكأنها أصبحت امتداداً طبيعياً للدولة الفرنسية، وذلك بفعل السياسات الاستعمارية الفرنسية التي تبنت وبقوة وحسب خطة محكمة طويلة الأجل عملية غرس الثقافة الفرنسية بكل تفاصيلها وبكل ما يرتبط بها داخل تلك الدول، فتلك الدول اليوم نراها تعاني ازدواجية لغوية واضحة مع غلبة أكيدة للغة الفرنسية، بل نرى اليوم ما يعرف بالدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية .

الهوامش :

(1) عبدالله عبدالرزاق وآخرون، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع،2001، ص345.

(2) هويدا ديشا، الديانات في إفريقيا السوداء، ترجمة احمد صادق حمدي، دار الكتب المصرية القاهرة، ص136.

(3) عطية مخزوم الفيتوري، دوافع وخصائص الاستعمار الفرنسي وتأثيراته السياسية على شمال إفريقيا، مجلة البحوث التاريخية، السنة الثانية، يناير، 1990م، ص144.

(4) شوقي الجمل، تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1971م ص135.

(5) عطية مخزوم الفيتوري، دوافع وخصائص..، مجلة البحوث التاريخية، السنة الثانية، 1990م مرجع سبق ذكره، ص149.

(6) ب.س لويد، إفريقيا في عصر التحول الاجتماعي، ترجمة شوقي جلال، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني الثقافي والفنون والآداب، الكويت، 1980، ص63.

(7) عبدالله عبد الرزاق إبراهيم وآخرون، تاريخ إفريقيا..، مرجع سبق ذكره، 372.

(8) أنور مولود ذيبان، إفريقيا وإسرائيل، العراق، ط جامعة الموصل، 1986م، ص84.

(9) أنور مولود ذيبان، إفريقيا وإسرائيل، العراق، ط جامعة الموصل، 1986م، ص84.

(10)ب. س لويد، إفريقيا في عصر التحول الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص63.

(11)إفريقيا بدون فرنسا، كامبردج بوك رفيوز، www.arabsgate.net

(12)منتديات بوابة العرب، منتدى العلوم السياسية، الاستعمار، www.vb.arabsgate.net

(13)منتدى حوارات الفاخرية، الاستعمار الفرنسي وفكرة الاتحاد، www.hewaraa.com

(14)منتديات بوابة العرب، مرجع سبق ذكره، www.vb.arabsgate.com

(15)أمال إسماعيل شارو وآخرون، إفريقيا المعاصرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع والإعلان، 2001 ص189.

(16)غينيا بعد خمسين عام من الاستقلال، www.newstine.ae.

(17)عبدالله عبدالرزاق إبراهيم وآخرون، تاريخ إفريقيا ..، مرجع سبق ذكره، ص381

(18)منتديات بوابة العرب، مرجع سبق ذكره، www.vb.arabsgate.com

(19) أمال إسماعيل شار وآخرون، إفريقيا المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص189

(20)غينيا بعد خمسين عام من الاستقلال، www.newstin.ae

(21)علي المنتصر فرفر، إفريقيا. قضايا. مشكلات. وطموحات، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضرص25.

(22)ما هي التبعية، https://ejaaba.com..

(23)ماذا تعني التبعية الاقتصادية، https://www.enabbaladi.net

(24)علي المنتصر فرفر، إفريقيا. قضايا. مشكلات. وطموحات، طرابلس، ليبيا، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الخضر، 1988، ص31.

(25)ميشيل لودرس، إفريقيا والاتحاد الأوروبي، هل كانت إفريقيا مؤهلة للديمقراطية يوماً ما؟، المرصد، نشرة معلومات شهرية، العدد 15 يناير، 2006، ص56.

(26)الاستعمار، دراسات عصرية من مكتبة القذافي، مرجع سبق ذكره، ص65.

(27)عملة المستعمرات الفرنسية في إفريقيا.. العبودية النقدية في العصر الحديث https://raseef22.net/article

(28)14 عشرة دولة إفريقية ما زالت تدفع ضرائب استعمارية لفرنسا، https://tipyan.com

(29)الكابوس الفرنسي في إفريقيا..القسم الأول، https://www.aa.com.tr/ar

(30)عبدالله عبد الرزاق إبراهيم وآخرون، تاريخ إفريقيا..، مرجع سبق ذكره، ص494.

(31)والثر رودني، أوروبا والتخلف في إفريقيا، ترجمة أحمد القصير، الكويت، سلسلة كتب ثقافية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1988 ، ص494.

(32)المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الخضر، الاستعمار، دراسات عصرية من مكتبة القذافي السياسية، مرجع سبق ذكره، ص78.

(33)مانكيكار د.ر، التدفق الحر من جانب واحد، استعمار جديد عن طريق وسائل الإعلام، طرابلس الجماهيرية، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع، 1980، ص4.

(34)حلمي محروس إبراهيم، تاريخ إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ج2، ص702.